

قال أول الميعاد وكما لم يعرفه أحد

قد الطبع بعون الله الأكرم وبحسن توفيقه لا تملا ولا تدر

النافع بن محمد الحصري

في شرح

ألف الحكايد عشر

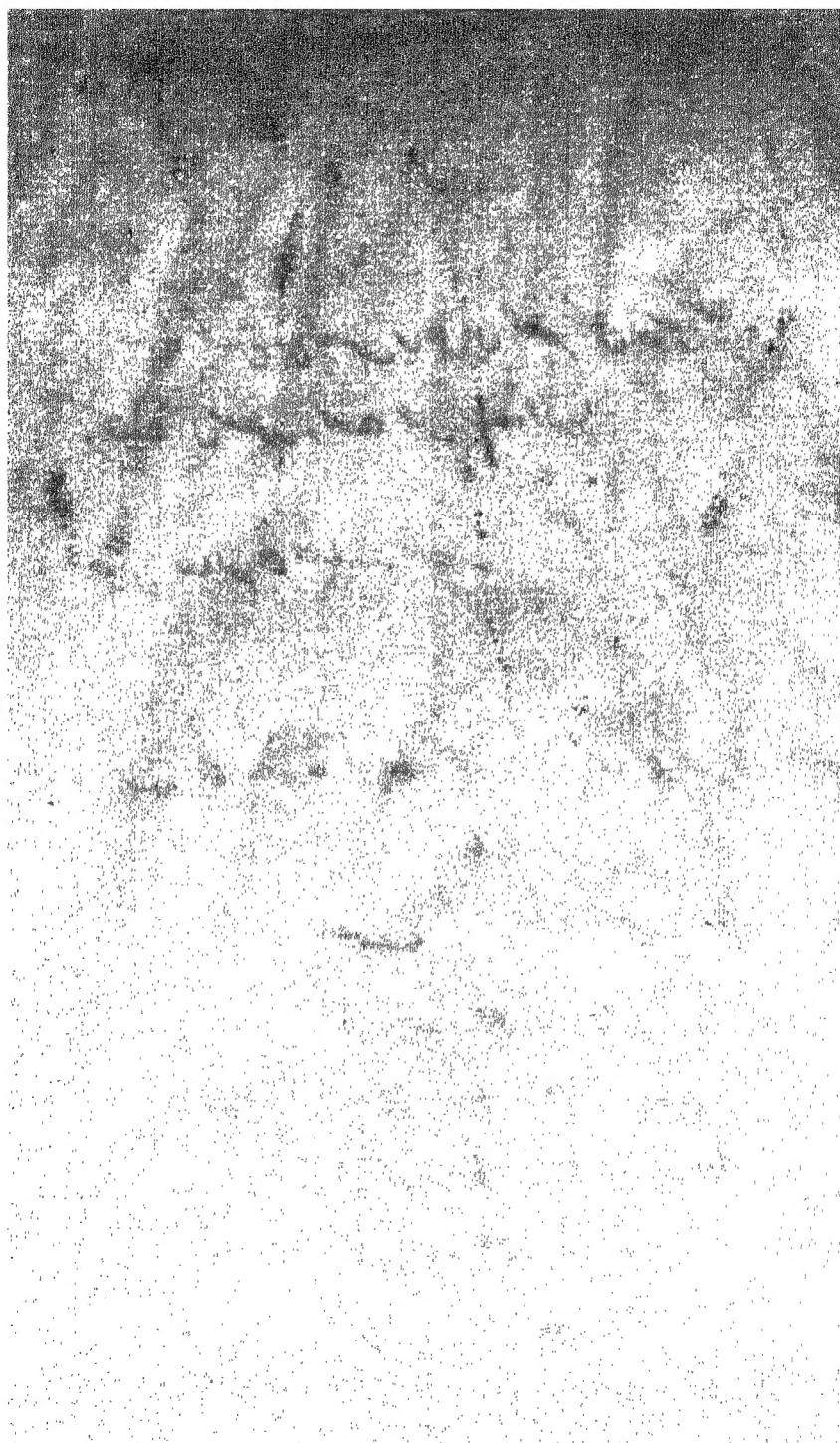
واهتمني تصحيح الماهر ذي الحسب الطاهر الشرف الظاهر الميرزا علي الموسوي

في المطبع العالم في المنشأة بمآدام لسور



AR6387

M.A. LIBRARY, A.M.U.



الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی من لا نبي بعده
اللهم انی استعینک فی هذا الامر

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی من لا نبي بعده
اللهم انی استعینک فی هذا الامر
والحمد لله رب العالمین

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی من لا نبي بعده
اللهم انی استعینک فی هذا الامر
والحمد لله رب العالمین

[illegible]

والتقوى على الله
من اجل ب المنافع
الهدا و دفع المضار
عنهما استجرا العقل
و جودا ليفت للاسلاف
لغيريات صورا لا معويا
فكملت ان القوا خلتوا
مصدرا با صدور ما خلتوا
منه جميعا جوتها
شعبي صرعي

Figure 6

[illegible]

ایک فیروزہ
جودا

20
2010/01/01
73

100

١٧

المؤيد

101722?

باعتبار بالضرورة

بسم الله الرحمن الرحيم

ان کے لئے یہ ہے

13/11/2019



مجلس

151

46

何

میرزا باقر خان

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم
بقدر زمان
ليس له
ويبدو بالاثني عشر
عنه وجوده بالماء
من وجوده في
الوجود بالتفصيل
ووجه الحكمة
في خلقه
نفسا
*



فلا واسطة بين الواجب والممكن فيلزم مطلوباً الثاني استلزاماً لو كان المؤثر في كل واحد

حد من احاد تلك السلسلة امرا خارجا عنها لزم اجتماع علتين مستقلتين
 على معاول واحد شغمتي وذلك باطل لان الفرض الواحد يصح ان يكون له علتان

وثنو في لاحقه وقد فرض تأخير الخارج في كل واحد منها فليزوم اجتماع علتين على معلول

أحد شخص وهو مال والألزم استغنائه عنهما حال احتياجه إليهما فيجتمع التقيضان
هو مال فطر التواضع وهو مال لا يلزم الاستغنائه عنهما حال احتياجه إليهما فيجتمع التقيضان

اجب تعالى قال الفصل الثاني في صفات الشبوتية وهي ثمانية الاولى انه تعالى قادر عتار

ن العالم محدث لانه جسم وكل جسم لا ينفك عن الحوادث اعني الحركة والسكون وهما

كون الموثق فيه وهو الله تعالى قادر على ان لا يكون معجزة له تعالى ان لا يكون معجزة له تعالى

مضروبة فيلزم من ذلك اما قدم العالم او حدث الله تعالى وما باطلان **اقول** لما فرغ من

الذات شرع في اثبات الصفات وقدم الصفات النبوتية لأنها وجودية والسلبية حتمية

ارة وليند كونهام مقدمة تشتمل على تصور مفردات هذا البحث فنقول القادر المختار

لذی ان شاء ان یفعل فعل وان شاء ان یتک ترک هم وجود قصد ارادة والموجب

والموجب بخلافه الثاني ان فعلا الخبز مسدود بالعلم القوي والادوية فلا لون

بِأَثَلِثَ أَنْ فَعَلَ الْمُخْتَارُ يَجُوزُ تَأْخُرُهُ عَنْهُ وَفَعَلَ الْمَوْجِبُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ كَالْتَمِيسِ

وأمرها النار في أهراقها والعالم كل موجود سوى الله تعالى والمحدث هو الذي وجوده

والجيز والمكان شئ واحد وهو الفراغ المتوهم الذي يشغله الأجسام بالخصوصية والحركة

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

۱. مجلس شورای اسلامی
 ۲. مجلس شورای عالی
 ۳. مجلس شورای ملی
 ۴. مجلس شورای محلی
 ۵. مجلس شورای اعلیٰ
 ۶. مجلس شورای عالی محلی
 ۷. مجلس شورای عالی محلی
 ۸. مجلس شورای عالی محلی
 ۹. مجلس شورای عالی محلی
 ۱۰. مجلس شورای عالی محلی

الذوالحجّة ١٢٨٥ هـ
 في يوم الاثنين ١٢ من الشهر المذكور
 بقدر سلا
 قنابل
 في يوم
 في يوم
 في يوم

هي حصول الجسم في مكان بعد مكان آخر والسكون هو حصول ثابت في مكان واحد إذا
 نقرر هذا فنقول **المكان** كان العالم محدثا كان الموثريه وهو الله تعالى قادرًا مختارًا فهذا دعوى
 الأولى ان العالم محدث والثابتة انه يلزمه اختيارا لصانعها ما بين الدعوى الأولى فلان المحدث
 بالعالم عند المتكلمين هو السموات والأرض وما فيها وما بينهما وذلك إما اجساما أو أعراف
 وكلاهما حادثان أما الاجسام فلا يخلو من الحركة والسكون الحادثين وكل ما لا يخلو
 من الحوادث فهو حادث أما ان لا يخلو من الحركة والسكون فلان كل جسم لا بد له من مكان
 ضرورة وجوده أما ان يكون لا بثباته وهو الساكن أو منتقلا عنه وهو المتحرك اذ لا واسطة
 بينهما بالضرورة وأما انهما حادثان فلا بينهما مسبوقان بالغير ولا شئ من التقديم
 بمسبوق بالغير فلا شئ من الحركة والسكون بقدم فيكونان حادثين اذ لا واسطة
 بين التقديم والحادث أما انهما مسبوقان بالغير فلا ان الحركة عبارة عن الحصول
 الأول في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالمكان الأول ضرورة والسكون عبارة عن
 الحصول الثاني في المكان الأول فيكون مسبوقا بالحصول الأول بالضرورة وأما ان كل
 ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث فلا نعلم ان حادثا كان قد يما وحدها أن يكون
 معه في القدم شئ من تلك الحوادث الا انه لا يمكن ان يكون فان كان الأول لزوما اجتماع
 القدم والحدوث معاني شئ واحد وهو محال وان كان الثاني يلزم بطلان ما علم
 بالضرورة وهو امتناع انفكاك الحوادث عنه وهو محال وأما الأعراف فلا يحتاج في
 وجودها الى الاجسام والمحتاج الى المحدثات الأولى بالحدث ما بين الدعوى الثانية
 فهو ان المحدث لما انتزعت ماهية بالعدم تارة وبوجود اخرى كان مكمنا فيقتصر الى
 الموثريه فان كان مختارا فهو المظهر وان كان موجبا لم يتخلف أثره عنه فيلزم قدم اثره لكن
 ثبت حدوثه فيلزم حدوث موثريه للتلازم وكلاهما محال فثبت ان الله لو كان الله
 تبارك وتعالى ما قدم العالم وحدث الله تعالى وهما باطلان فثبت انه تعالى قادر ومختار
 وهو المظهر قال وقد مرته يتعلق بجميع المقدمات لان العلة المحيية اليه هي الامكان نسبة فانه

الشيخ

من الكتب

وَلَمْ يَكُنْ

سابقہ

وہیں اپنے

لا يوافق

وہابیہ

12/2/20

والله اعلم
بالحق

—

100

مجلس

عبدالله

۴۰

شرح باب الحادى عشر

اسے الطور
خفاچی رہ
عز و حبیب
قال باب
ارن فریب
فیس
ایسے زانا
اذا اردت
ان اقول
سبح فیکون
شیر

٢٤
 على الله تعالى
 ما لا يحيط به
 العقل والحدس
 والحدس

الى الجميع بالسوية فيكون عامة **اقول** ثبت كون الله قادرا على الجمل المرجع في بيان
 عموم قدرته وقد فاع في الحكماء حيث قالوا انه واحد لا يشترك في احد الثنوية
 حيث نزعوا انه لا يقدر على المثل والنظا حيث اعتقدوا انه لا يقدر على القيمة والبلغة حيث
 منعه قدرة على مثل مقدورنا والجمالية بل حيث انما لا يقدر على عين مقدورنا وانما يحق
 بخلاف ذلك كله والدليل على ما ادعينا انه قد انتفى لما نرى بالنسبة الى ذاته وبالنسبة الى
 المقدور فيجب التعلق العام اما بيان الاول فهو ان مقتضى كونه تعالى **الحدس** هو ذات و
 نسبتها الى الجميع متساوية **الحدس** فيكون مقتضاها ايضا متساوية بالنسبة وهو المظهر واما
 الثاني فلان مقتضى لكون الشيء مقدورا هو امكنه ولا مكان مشترك بين الكل فيكون
 صفة المقدورية ايضا مشتركة بين الممكنات وهو المظهر واذ انتفى المانع بالنسبة الى القادر
 وبالنسبة الى المقدور وجب التعلق العام وهو المظهر واعلم انه لا يلزم من التعلق بالواقع
 يقدره تعالى هو البعض وان كان قادرا على الكل والاشاعة واقفوا في عموم التعلق واحده
 الوقوع كما سياتي في بيان ذلك انشاء الله تعالى **الثانية** انه تعالى عالم لانه فعل الافعال المحركة
 المتيقنة وكل من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة **اقول** من جملة الصفات الثبوتية كونه
 تعالى عالما والعالم هو المتبين له الاشياء بحيث تكون حاضرة عند غير غائبة عنه
 والفعل المحركة المتيقن هو المشتمل على مورد غريبة عجيبية والمستجمعة لخواص كثيرة والدليل
 على كونه عالما وجهان الاول انه فاع لكل مختار علم اما الصغرى فقد مر بها انها واما
 الكبرى فلان فعل المختار تابع لقصده ويستحيل قصد شيء من دون العلم به الثاني انه
 فعل الافعال المحركة المتيقنة وكل من كان كذلك فهو عالم بالضرورة اما انه فعل ذلك
 فظاهر لمن تدبر محاوراته اما السماوية فما يترتب على حركاتها من خواص الفصول الاربعة
 وكيفية قصد تلك الحركات واوضاعها وهومبين في فقهنا الارضية فما يظهر من حكمة
 الكميات الثلث والامور الغريبة الباصلة فيها والخواص العجيبة المشتملة عليها ولولم يكن
 الا في خلق انسان كلفى الحكمة المودعة في انشائه وترتيب خلقه وحواسه وما يترتب

٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

شرح باب الحاد عشر
 في انشاء العالم

١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

بالضرورة اقول اتفق المسلمون على وصفه بالإرادة واختلفوا في معناها فقال ابو
 الحسن البصري هي عبارة عن علمه تعالى بما في الفعل من المصلحة الداعي الى ايجادها وقال
 الجبائي معناها انه غير مغلوب ولا مكروه ومعناها ان سلبى لكن هذا القائل اخذ لازم
 الشئ في مكانه وقال البجلي هي في افعاله عبارة عن علمه بها وفي افعال غيره امره بها فان
 اراد العلم المطلق فليس بإرادة كما سيأتي وان اراد العلم المقيد بالمصلحة فهو كما قال ابو
 الحسن البصري واما الامر فهو مستلزم للإرادة لانفسها وقالت الأشاعرة والكرامية
 وجاءت من المعتزلة انها صفة دائمة متأثرة بالقدر والعلم مخصصة للفعل ثم اختلفوا
 فقالت الأشاعرة ذلك الزائد معنى قديم وقالت المعتزلة والكرامية هو معنى حادث
 فالكرامية قالوا هو قائم بذاته وتم والمعتزلة قالوا لا في محل وسيأتي بطلان الزيادة فاذن
 الحق ما قاله ابو الحسن البصري والدليل على ثبوت الإرادة من وجهين الأول ان تخصيص
 الأفعال بالإيجاد في وقت دون وقت آخر وعلى وجه دون آخر مع تساوي الأوقات والأحوال
 النسبة الى الفاعل والقابل لا بد لمن مخصص فذلك المخصص ما القدر في الذاتية فهي
 متساوية النسبة فليست صالحة للتخصيص ولان من شأنها التأخير والإيجاد من غير ترتيب
 واما العلم المطلق فذلك تابع لتعيين الممكن وتقدر ضرورة فليس مخصصا والأمكن
 متبوعا واما باقي الصفات فظاهر انها ليست صالحة للتخصيص فاذن المخصص هو
 علم خاص مقتضى لتعيين الممكن وجوب مدبرة عنه وهو العلم بأشتماله على مصلحة
 لا يحصل الا في ذلك الوقت اذ على ذلك الوجه وذلك المخصص هو الإرادة الثانية
 انه تم امر بقوله اقموا الصلوة ونهى بقوله ولا تقربوا الزنا والامر بالشئ يستلزم إرادته
 ضرورة والنهى عن الشئ يستلزم كراهته ضرورة فالبارى تم مريدا وكارلا وهو المظهر
 وههنا فائدتان الأولى كراهية تم هي علمه بأشتمال الفعل على المفسدة الصارفة عن
 ايجادها كما ان إرادته هي علمه بأشتماله على المصلحة الداعية الى ايجادها الثانية ان إرادته
 ليست دائمة على ما ذكرناه والأمكن انما معنى قديما كما قالت الأشاعرة فيلزم تعدد

القدر ماء او حادنا فاما في ذاته كما قال الكرامية فيكون محلا للحوادث وهو باطل كما سياتي في
 انفيق ونقروا في غير ذلك بل يلزم رجوع حكمه الى الغير لا اليه واما في محل كما نقول المعزلة ففيه
 فسادان الاول يلزم منه التسلسل لان الحادث مسبوق باسبغ الحادث فمما اذن حادثه
 وينقل الكلام اليه ويتسلسل الثاني استحالة وجوده منفردا في محل قال الخاسم انه تعالى
 يدركه لا ندحي فيصير ان يدرك وقد ورد القرآن بثبوته فيجب ثباته **أقول** قد دلت
 الدلائل العقلية على انصافه تدركه لا يدرك وهو من انك على العلم فانما نجد تفرقة ضرورية
 بين علمنا بالسواد والبياض والصوت الهائل والحسن وبين ادراكنا لها وتلك الزيادة
 سراجة الى تأثر الحاسة لكن قد دلت الدلائل العقلية على استحالة الحواسي والآلات
 عليه تعري فيستحيل ذلك الزائد عليه فادركه هو علمه بغيره بالمدركات والدليل على صحة
 انصافه به هو ما دل على كونه عالما بكل المعلومات من كونها فيصير ان يدركه وقد ورد
 القرآن بثبوته فيجب اثباته فادركه هو علمه بالمدركات وذلك هو المظهر **قال**
 السادسة انه تعالى قد يم ارضى باق ابدى لانه واجب الوجود فيستحيل لعدم السائق
 واللاحق عليه **أقول** هذه الصفات الاربع لا من متوجبه وجوده فالقد يم والاخرى
 هو المصاحب لجمعية الارز منه المحققة والمقدرة بالنسبة الى جانب الماضي والباقي هو
 المستمرة والوجود المصاحب لجمعية الارز منه والا بدى هو المصاحب لجمعية الارز منه محققة
 كانت او مقدرة بالنسبة الى الجانب المستقبل السرمدى لجمعية والدليل على ذلك
 هو انه قد ثبت انه واجب الوجود فيستحيل عليه العدم مطلقا سواء كان سابقا على
 تقديره ان لا يكون قد يما انزليا ولا حقا على تقديره ان لا يكون باقيا ابدى او اذا استحال
 العدم المطلق عليه ثبت قدمه وازليته وابدئته وهو المظهر **قال** لسا بقا انه تعالى متكلم بالاجماع
 والمواد بالكلام الحروف والاصوات المسموعة المنتظمة ومعناه انه متكلم انه يوحى
 الكلام في جسم من الاجسام وتفسير الاشاعرة غير معقول **أقول** من جملة صفات تعالى
 كونه متكلم وقد اجمعت المسلمون على ذلك واختلفوا بعد ذلك في مقامات اربعة الاول

فانه تعالى يدرك

في انه تعالى قد يم
باب الحادي عشر
١٣

في انه تعالى متكلم

في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقالت الاشاعرة هو العقل وقالت المعتزلة هو السمع وهو
قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً وهو الحق لعدم الدليل العقل وما ذكروه وليلا فلا يتم
وقد اجمع الانبياء على ذلك وبشوت بكونهم غير موقوف على لا مكان الاستدلال على
النبوة بنفي القرآن من المعجزات اذ في القرآن لا من حيث انه كلام بل من حيث انه معجز ولا شك
في تغاير المعجزين فوجب اثبات الثاني في مذهبهم كالمسافر في الاشاعرة انه معنى قد يمر بانه
يعبر عنه بالعبارات المختلفة مغايرة للعلم والقدره وليس بحرف ولا صوت ولا امر ولا
نهي ولا خبر ولا استخبار وغير ذلك من اساليب الكلام وقالت المعتزلة والكلامية
والخابلية هو الحروف والاصوات المركبة تركيباً مفهماً والحق الاخير لوجهين الاول ان
المتبادر لفهم العقل هو ما ذكرناه ولذلك لا يصفون بالكلام من لم يتصف بذلك
كالتسكت والاخرس الثاني ان ما ذكروه غير متصور فان المتصور اما القدرة الذاتية
التي تصدر عنها الحروف والاصوات وقد قالوا هو غير هاد العلم وقد قالوا هو غير
وباقى الصفات ليست صالحة لمصدرية ما قالوه واذا لم يكن متصوراً لم يصح اثباته اذا
للمصدق مسبق بالتصور الثالث فيما تقوم به تلك الصفة اما الاشاعرة فلقولهم
بالحرف قالوا انها قائم بذاته نعم واما الخابليون بالحروف والصوت فقد اختلفوا فقالت
الخابلية والكلامية انه قائم بذاته نعم فنذهب الى ان الكلام بالحورف والصوت وقالت المعتزلة
واللامامية وهو الحق انه قائم بنفيه لا بذاته كما اوجب الكلام في الشجرة سمعة موسى وموسى
انه متكلم انه فعل الكلام لا قام به الكلام والدليل على ذلك انه ام ملك الله تعالى قادر على كل
الامكانات واما ما ذكروه فممتنع وسند المنع من وجهين الاول انه لو كان المتكلم من قام به
الكلام كان الهواء الذي يقوم به الحرف والصوت متكلماً وهو باطل لان اهل اللغة
لا يستعملون المتكلم الا من فعل الكلام لا من قام به الكلام ولهذا كان الصمد اع
غير متكلم وقالوا تكلم الجنى على لسان المصروع لا عقادهم ان الكلام المسموع من
المصروع فاعله الجنى الثاني ان الكلام اما المعنى وقد بان بطلانه بالحرف والصوت

وہیکل
برادر القلم
رنگ و آواز
خاندان
تفصیل
تا زمانہ
ادبیات
نوی قائلوں
الاردین
وہیکل

المجلس
١٥

مجلس

Ch...

11/11/20

المجلس

الحمد لله

میں نے

2017

١٢٠

البيان

10

On

١٠
١١

10

11/19/79

۱۰۰

سیدنا ابی الخدیجہ رضی اللہ عنہ

طوبى الخبيث واحد منجى واحدة ومضى لا يضيفه من الخبيثة كلن العرج وهو كذا بخبرنا كونا لم نرينا المستبصرين وان كان غفلة

ارجو ان يجاب
 حتى نقول ان
 نريد ان
 قديمه فانه
 والاصول
 على الحروف
 فزعموا ان
 في الحروف
 الكلام وخالها
 وافتقار الى
 والاصول بل
 على

لا يجوز قيامها بذاته والالكان ذاتها تستوقف وجودها على وجود الله ما ضرورة فيكون
البارى نعم ذاتا حادثة وهو باطل الرابع في قدومه وحداثته فقالت الاشاعرة بقدم المصنف في الحاضر
بقدم الحروف وثبات المعترلة بالحدث وهو الحق لوجوه الاول انه لو كان قديما لزم تعدد القدماء
هو باطل لان القول بقدم غير الله كفر بالاجماع ولهذا كفرت النصارى لاثباتهم قدم الانسوم
الثاني انه مركب من الاصول والحروف التي يعدم السابق منها بوجود لا حقته والقديم لا يجوز
عليه العدم الثالث انه لو كان قديما لزم الكذب عليه واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
انه اخبر بارسال نوح في الازل بقوله انا ارسلنا نوحا الى قومه ولم يرسله اذ لا سابق على
الازل فيكون كذبا الرابع انه يلزم منه العبث في قوله اقيموا الصلوة واؤوا الزكاة اذ لا مكان
في الازل والعبث تغيير فيتمتع عليه نعم الخامس قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدثا
والذكر هو القرآن لقوله نعم انا نحن نزّلنا الذكر وانا له لحافظون وانه كذا كذا وكذا ونقوم
وصفه بالحدث فلا يكون قديما فقول المصنف وتفسير الاشاعرة غير معقول اشارة الى ما
ذكرناه في هذه المقامات قال الثامنة انه تعالى صادق لان الكذب تغيير بالضرورة
والله تعالى منزله عن التغيير لا استعالة النقص عليه قول من صفاته النبوتية كونه صادقا
والصدق هو الاخبار بالمطابق والكذب هو الاخبار بالغير المطابق لانه لو لم يكن صادقا لكان
كاذبا وهو باطل لان الكذب تغيير ضرورة فيلزم ان البارى نعم بالتغيير وهو باطل لما ياتي
وايضا الكذب نقص والبارى نعم منزله عن النقص قال الفصل الثالث
في صفاته السلبية وهي سبع الاولى انه تعالى ليس بمركب الالكان مقتضى الى جزائه والمقتضى
ممكن اقول لما فرغ من صفات التثبوتية شرع في السلبية وتسمى الاولى صفات الاكرام والثانية صفات
الجلال وان شئت كان مجموع صفاته صفات جلال فان اثبات قد رتب باعبار سلب العجز
عنه واثبات العلم سلب الجهل عنه وكذا باقي الصفات وفي الحقيقة المعقول لنا من صفاته
ليس الا السلب والاضافات وامّا كنه ذاته و صفاته فيجب عن نظر العقول ولا
يعلم ما هو الا هو وقد ذكر المصنف هنا سبعة الاولى انه ليس بمركب والمركب هو ما له جزئ

او بیجا ہلاکت
 الجلید و افلاک
 قیدیان فضلاء عن
 و شیشہ مالک باند
 کوکان حاذق الکمان
 او قاتل کبیرانہ
 او پیغمبرہ اولاد
 نے عمل و اعلیٰ
 باطل و الجواب اتنا
 قدیم از حد و
 عالم یا غیب و
 مانع من ذکر
 ۱۶
 و انفسہ
 علمیت
 ۵۰
 و انفسہ
 الا انشاء و اولاد
 بتجدد الفدا و
 کو زمانہ امر و با
 اللہ و بین و خالق
 نفس اکابر
 کف و تاجہ سودا و
 من ذکر من بہم
 و المراد القرآن ۱۳
 شرح
 و علم

شرح طریقی از فضائل
 و احکام این کتاب
 به بیان و احادیث
 و اقوال ائمه
 و ارباب لایق
 و احباب لایق
 از کتب اقدم
 و ارباب لایق
 و احباب لایق
 و احباب لایق
 و احباب لایق

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a dark, vertical smudge or ink blot.

[illegible]

[illegible]

عليه واجب تأويل غير الاستحالة العقلية بها ولا لا اجتماع النقيضان أو الذرك لهما ولا
لا تضر النقيضان إذا فعل بالمثل في أطوار العقل ولا في أطوار النقل أيضا في أطوار أصله
فوقية الأمور الزاوية وهو العقل تأويل النقل قال ولا يعجز عليه الله ولا لا امتناع
المزاج عليه تعالى أقول لا له واللذة إمران وحداينان فلا يستقران إلى بقية في يقال
فيها اللذة أدر لك الملازم من حيث هو ملازم ولا له أدر لك المنافي من حيث هو منافي
وهو قد يكونان حسيين وقد يكونان عقليين فان الأول إذا كان حسيا فبها حسيان
ولا عقليان إذا تقرر هذا فنقول أما الأمر في مستحيل عليها جماعا من العقلاء أو كائنات
له تعالى وأما اللذة فان كانت حسية فبها لا منها من قواعد المزاج والمزاج مستحيل عليه تعالى
ولا كائن حسيا وان كانت عقلية فقد أثبتنا الحكماء أنه تقرر صاحبها في نفس متعالة الباري
تعالى مستصفا بكماله اللائق به لا استحالة النقص عليه ومع ذلك فهو مدرك لذاته
كما أنه يكون أجل مدرك لا عظم مدرك بانه أدر لك ولا يعجز بالذلة إلا في ذاته والاشكوك
فقد اطلعت القول بنفي اللذة إما لا اعتقادهم بنفي اللذة العقلية أو لعدم ورود ذلك
في الشرح الشريف فان صفاته تعالى وانما توقيف لا يجزى لغيره التهجيز بها إلا بان
لا نه وان كان جائزا في نظر النقل لكنه ليس من الأدب يجوز ان يكون غير جائز من جهة
لها قال ولا يقدر بغيره لا امتناع الاتحاد مطر أقول الاتحاد يقال على من يبين مجاز
شقيقة أما المجازي فهو صيرورة الشيء شيئا آخر باكون الفساد أو من غير فاعلة
شيء آخر كونه صادا أو صادا للهواء ماء أو مع إضافة شيء آخر كما قال صادا للقول
لينا بانضيمات الماء الباردة الحقيقية فهو صيرورة الشيء من شيء واحد إلى
تأثيره في العلم أن الأول مستحيل عليه قطعا لا استحالة الكون والفساد عليه وأما الثاني
فقد قال بعض المتأخرين أنه اتحاد بالمسيرة فانهم قالوا اتخذت لا هوية البار من غير ناشئة
ميسرة وقالت المتصويرية أنه اتحاد بغيره وقال المتصوفة أنه اتحاد بالعارفين فان عموما
يوما ذكره فلا بد من تشويهه أو لا ثم يحكم عليه وان عتوا ذكرناه فهو باطل قطعا لان

[illegible]

و باسمه تعالیٰ و بفرمان او
 در جمیع احوال و معاملات
 و با استغناء از مال دنیا
 من بخیر و برکت و سعادت
 و به کام و حال نظر فرمایم
 طلب غرض و مال
 و از حدت من اعتدالت
 حقوق تمام نیز رعایت
 حق و انصاف را دارم
 و این را اعلام می‌دارم
 و به اطلاع شما می‌رسانم

المشرف على الطباعة
رئيس التحرير
قائم المراجعة
رئيس المراجعة
وكلاء المراجعة
مفتي دار
المصورة دار
من عوارض الجسم
وغيره من عوارض
للمرء ١٣٣ ط

دو سالہ زمانہ میں حال بہتر ہو گیا ہے۔ یہ سب کچھ لکھ کر
بھائی جان کو بھیج رہا ہوں۔ اگر ہمت میں آجائے تو دو سالہ
دوسرے ایک سو تیس۔ اور دو سو تیس۔ اور دو سو تیس۔ اور دو سو تیس۔
اور دو سو تیس۔ اور دو سو تیس۔ اور دو سو تیس۔ اور دو سو تیس۔

[illegible][illegible]

13

ولهذا احكم بهما من فعل لشرائعكم كما لا اجد في حكماء الهند ولا فيهما من اتفقوا على
 سمحا لا منقضاء قيمه الكذب من الشارع **اقول** لما فرغ من مباحث التوحيد شرع في مباحث
 العدل والمعاد بالعدل هو تنزيه الباري تعبر عن فعل القبيح والاخلال بالواجب لما توقيف
 ذلك على معارضة الحسن والقيمة العقلية قد اتم البحث عنه واما علم ان العقل ضروري
 التصور وهو اما ان يكون له وصف نأخذ على حد ثلث اولها حركة الساهي والثالث
 والاول اما ان ينفي العقل من ذلك الزائد والا والاول هو القبيح والثاني وهو الكذب لا ينفي
 العقل منه اما ان ينشأ وي فعله وتركه وهو المباح او لا يتساوى فان ترجح تركه فهو المباح
 المنع من النقيض فهو الحرام ولا فهو المكروه وان ترجح فعله فاما مع المنع من تركه فهو الكذب
 او مع جواز تركه فهو المندوب اذا تقرر هذا فاعلم ان الحسن والقبح يقالان على ثلثة معان
 الاول كون الشيء صفة كمال كقولنا العلم حسنا وصفة نقص كقولنا الجهل قبيحا الثاني
 كون الشيء ملاما للمطبع كالمستلذات او ملاما لغيره كالا لام الثالث كون الحسن كاستحقاق
 على فعله الممدح عاجلا والثواب ابعدا والقبيح كاستحقاق على فعله الذم عاجلا والعقاب ابعدا
 اجلا ولا خلاف في كونهما عقليين بالاعتبارين الاولين واما بالاعتبار الثالث فاختلف
 المتكلمون فيه فقالت الاشاعرة ليس في العقل ما يدل على الحسن والقبح بهذا المعنى بالشرع
 فما حسنة ففهم الحسن وما قبيح فهو القبيح وقالت المعتزلة ولا ما مية في العقل ما يدل على
 ذلك فالحسن حسن في نفسه والقبيح قبيح في نفسه سواء حكم الشارع بذلك او لا ونهوا
 على ذلك بوجوه الاول انا نعلم ضرورة حسن بعض الافعال كالصدق النافع والامانة
 والاحسان وسماه الوديعة ونقا ذل الهلكي وامثال ذلك وتبر بعض كالكذب الضار
 والظلم والاسائة الغير المستحقة وامثال ذلك من غير محاجة شك فيقول لك كان
 هذا الحكم موزنا في جملة الانسان فانا اذا قلنا الشخص ان صدقت تلك دينا وان كذبت
 فذلك دينا واساوى الامران بالنسبة اليه فانه مجرد عقله عيلا لا يصدق في الثاني ان يكون
 مذكرا الحسن والقبح هو الشئ لا غير لازم لا يتحققا بدونه واللازم باطل فالملزم مشكك

له فله
 كاللازمة
 ما يدون
 باللازمة
 الاستيعاب
 الذين
 لا يحملون
 بالشرع
 غيرة الامام
 وبالمذموم
 اول المذموم
 كالمذموم
 لا يستحق
 لا يحسنون
 بقية الزانية
 ويزان
 الفقيهان
 كجبران
 باحسن
 وانهما
 العقلية
 باحسن
 ٩٠/٩

ب

من باب الكاوي عشر

ما في قوله
 ان الله تعالى
 لا يفتقر الى
 شئ من خلقه
 بل هو تعالى
 على كل شئ
 منزه عن كل
 شئ من صفات
 الخلق

لم يفعل الله تعالى بقاءه اتفقا فيكون ظاهرا تعالى الله عن ذلك
 فراقان بين الحق والباطل مشحون باضافة الفعل الى العبد وانه واقع في شئته كقوله تعالى
 للذين يكذبون الكتاب بايديهم ان يتبعون الا الظن حتى يقتلوا ما بانفسهم ومن
 يعمل سوءا يجز به كل من غير ما كسب وهن جازع ما كنتم تعلمون الى غير ذلك وكذا ايات
 الوعد والوعيد والذم والمدح وهي اكثر من ان تحصى قال الثالث في استحالة القيمة عليه
 تعالى لان له صرافا عنه وهو العلم بالقيمة ولا داعي له اليه لانها ما داعي الحاجة الممنعة عليه
 او الحكمة وهو شئ هناء ولا نلوجاز صدوره عن لا متناه اثبات النبوات اقول يستحيل
 ان يكون البارئ تعالى فاعلا للقيمة وهو مذهب المعتزلة وعند الاشاعرة هو فاعل الكل
 حسنا كان او قبيحا والدليل على ما قلناه وجهان الاول ان الصراف عنه موجود الداعي اليه
 معدوم وكلما كان كذلك اقمته الفعل ضرورة اما وجود الصراف فهو القيمة والله تعالى
 عالم به واما عدم الداعي فلان ما داعي الحاجة اليه وهو عليه محال لا نه غير محتاج واما داعي
 الحكمة الموجوده فيه وهو محال لان القيمة لا حكمة فيه الثاني انه لو حاز على القيمة لا متناه اثبات
 النبوات واللازم باطل اجماعا فالملزوم مثله بيان الملازمة انه لا يقيم منه تقدير الكاذب
 ومع ذلك لا يمكن الجزم بصحة النبوة وهو ظاهر قال في يستحيل عليه ارادة القيمة كذا في
 قول ذهب الاشاعرة الى انه تعالى مريد لمجموع الكائنات حسنة كانت او قبيحة شرا
 كانت او خيرا ايما فانا كان او كرها لا نه مريد لكل فهو مريد له وذهبت المعتزلة الى استحالة
 ارادة القيمة والكفر وهو الحق لان ارادة القيمة ايها القبيح لا نعلم ضرورة ان العقل لا كما
 يلد مريد فاعل القيمة فكذا حميدة ولا مريد فقول المصنف اني يقار القيمة اي يلزم من فاعل
 القيمة قناع ارادة قال الرابع في انه تعالى يفعل لغرض لدلالة القرآن عليه ولا يلزم فيه
 العبث وهو قبيح اقول ذهبت الاشاعرة الى انه تعالى لا يفعل لغرض ولا كان ناقضا
 مستكما بذلك الغرض وقالت المعتزلة ان افعال الله معللة بالاعراض ولا كان عابثا
 تعالى الله عنه وهو مذهب اصحابنا الامامية وهو الحق وجهين لغلي وعقلي اما التقدير

السبب في ان
 الله تعالى
 لا يفتقر الى
 شئ من خلقه
 بل هو تعالى
 على كل شئ
 منزه عن كل
 شئ من صفات
 الخلق

في استلزام القيمة
 بالعلم بالله تعالى

في قوله

كما في قوله تعالى
 لا يفتقر الى
 شئ من خلقه
 بل هو تعالى
 على كل شئ
 منزه عن كل
 شئ من صفات
 الخلق

شیخ باب الحادی عشر

لا يكون من المستحسن في العلم بالدين من قال وعقاب الثالث قد لا يكون على ايضا
 المستحق حقه الا ان يكون له غير فاعلى للقبير الثالث لما في العلم بالدين وهو محل التكليف
 وهو ثلث الاول قدرته على الفعل لا يستحقه التكليف ما لا يطاق كالتكليف الاعلى فيقط
 بالمصنف والزمن بالطيران الثاني فاعلى له فيما كلف به او امكان علمه به فاعلى جاهل
 المتعلم من العلم غير معدور الثالث امكان الله الفعل ثم متعلق التكليف اما علم
 او ظن او حمل اما العلم فاما عقل كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة او معنى
 كالتفويضات واما الظن فكما في جهة القبله واما العمل فكما لعبادات قال والاكابر
 مغربا يا لقبير حيث خلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من
 راجع وهو التكليف اقول هذا الشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو من ذهب
 المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا تكليفا ولا
 غيره والدليل على ما قلناه انه لو لا ذلك لكان الله فاعلا للقبير وبيان ذلك انه
 خلق في العباد الشهوة والميل الى القبايح والنفرة والتابي عن الحسن فلو لم يقر
 عبدا عقلا ولم يكلفه بوجوب الواجب وقبح القبيح ويعده ويتوعدا لكان الله تقرا
 مغربا له بالقبير والاعراض بالقبير قبيح قال والعلم غير كافي لاستحقاق الذم في
 قضاة الوطير اقول هذا اجواب عن سوال مقدار تقرير سوال ان لم لا يكون العلم
 باستحقاق الذم على القبير اجرا عنه والعلم باستحقاق المدح على الحسن داعيا اليه وح
 الحاجة الى التكليف لحصول الغرض بلادونه اجاب المصنف بان العلم غير كاف لانه كثيرا
 ما يستسهل الذم على القبير مع قضاء الوطرنه خاصة مع حصول الدواعي الحسية التي
 هي في الاكثر يكون قاهرة للدواعي العقلية قال وجهه حسنة التعريض للثواب اعني
 الذم المستحق المقارن التعظيم والاحلال الذي يستحيل الابتداء به اقول هذا
 ايضا اجواب عن سواله قد لا تقرير سوال ان جهة حسن التكليف اما حصوله لعقبا
 وهو باطل قطعا او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول ان الكافر الذي

لا يكون من المستحسن في العلم بالدين من قال وعقاب الثالث قد لا يكون على ايضا
 المستحق حقه الا ان يكون له غير فاعلى للقبير الثالث لما في العلم بالدين وهو محل التكليف
 وهو ثلث الاول قدرته على الفعل لا يستحقه التكليف ما لا يطاق كالتكليف الاعلى فيقط
 بالمصنف والزمن بالطيران الثاني فاعلى له فيما كلف به او امكان علمه به فاعلى جاهل
 المتعلم من العلم غير معدور الثالث امكان الله الفعل ثم متعلق التكليف اما علم
 او ظن او حمل اما العلم فاما عقل كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة او معنى
 كالتفويضات واما الظن فكما في جهة القبله واما العمل فكما لعبادات قال والاكابر
 مغربا يا لقبير حيث خلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من
 راجع وهو التكليف اقول هذا الشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو من ذهب
 المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا تكليفا ولا
 غيره والدليل على ما قلناه انه لو لا ذلك لكان الله فاعلا للقبير وبيان ذلك انه
 خلق في العباد الشهوة والميل الى القبايح والنفرة والتابي عن الحسن فلو لم يقر
 عبدا عقلا ولم يكلفه بوجوب الواجب وقبح القبيح ويعده ويتوعدا لكان الله تقرا
 مغربا له بالقبير والاعراض بالقبير قبيح قال والعلم غير كافي لاستحقاق الذم في
 قضاة الوطير اقول هذا اجواب عن سوال مقدار تقرير سوال ان لم لا يكون العلم
 باستحقاق الذم على القبير اجرا عنه والعلم باستحقاق المدح على الحسن داعيا اليه وح
 الحاجة الى التكليف لحصول الغرض بلادونه اجاب المصنف بان العلم غير كاف لانه كثيرا
 ما يستسهل الذم على القبير مع قضاء الوطرنه خاصة مع حصول الدواعي الحسية التي
 هي في الاكثر يكون قاهرة للدواعي العقلية قال وجهه حسنة التعريض للثواب اعني
 الذم المستحق المقارن التعظيم والاحلال الذي يستحيل الابتداء به اقول هذا
 ايضا اجواب عن سواله قد لا تقرير سوال ان جهة حسن التكليف اما حصوله لعقبا
 وهو باطل قطعا او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول ان الكافر الذي

فما

والاول المستحسن في العلم بالدين من قال وعقاب الثالث قد لا يكون على ايضا
 المستحق حقه الا ان يكون له غير فاعلى للقبير الثالث لما في العلم بالدين وهو محل التكليف
 وهو ثلث الاول قدرته على الفعل لا يستحقه التكليف ما لا يطاق كالتكليف الاعلى فيقط
 بالمصنف والزمن بالطيران الثاني فاعلى له فيما كلف به او امكان علمه به فاعلى جاهل
 المتعلم من العلم غير معدور الثالث امكان الله الفعل ثم متعلق التكليف اما علم
 او ظن او حمل اما العلم فاما عقل كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة او معنى
 كالتفويضات واما الظن فكما في جهة القبله واما العمل فكما لعبادات قال والاكابر
 مغربا يا لقبير حيث خلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من
 راجع وهو التكليف اقول هذا الشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو من ذهب
 المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا تكليفا ولا
 غيره والدليل على ما قلناه انه لو لا ذلك لكان الله فاعلا للقبير وبيان ذلك انه
 خلق في العباد الشهوة والميل الى القبايح والنفرة والتابي عن الحسن فلو لم يقر
 عبدا عقلا ولم يكلفه بوجوب الواجب وقبح القبيح ويعده ويتوعدا لكان الله تقرا
 مغربا له بالقبير والاعراض بالقبير قبيح قال والعلم غير كافي لاستحقاق الذم في
 قضاة الوطير اقول هذا اجواب عن سوال مقدار تقرير سوال ان لم لا يكون العلم
 باستحقاق الذم على القبير اجرا عنه والعلم باستحقاق المدح على الحسن داعيا اليه وح
 الحاجة الى التكليف لحصول الغرض بلادونه اجاب المصنف بان العلم غير كاف لانه كثيرا
 ما يستسهل الذم على القبير مع قضاء الوطرنه خاصة مع حصول الدواعي الحسية التي
 هي في الاكثر يكون قاهرة للدواعي العقلية قال وجهه حسنة التعريض للثواب اعني
 الذم المستحق المقارن التعظيم والاحلال الذي يستحيل الابتداء به اقول هذا
 ايضا اجواب عن سواله قد لا تقرير سوال ان جهة حسن التكليف اما حصوله لعقبا
 وهو باطل قطعا او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول ان الكافر الذي

في قوله تعالى لا يظفر بأظفارهم ولا ينسجون ثياباً ولا يلبسون ثياباً ولا يمشون على أقدامهم ولا يمشون على كعبهم ولا يمشون على رؤسهم ولا يمشون على أيديهم ولا يمشون على أرجلهم ولا يمشون على أقدامهم ولا يمشون على كعبهم ولا يمشون على رؤسهم ولا يمشون على أيديهم ولا يمشون على أرجلهم

يموت على كفة فكيف مع عدم حصول الثواب له بل ان الثواب مقدور لله تعالى لا يتبدل
 فلا فائدة في توصيل التكليف اجاب عن بيان جهة جسيمة هذا التعريض للتشبيه لاحكام
 الثواب والتعريض عام بالنسبة الى المؤمن والكافر وكذا الثواب مقدور الله ابتداء
 مسلم لكن يستحيل الابتداء به من غير توصيل التكليف لانه مما يشترط على تعظيم وتعظيم من
 يستحق التعظيم قيم عقلا وقول المصنف في تعريف الثواب انه الثمن المستحق للمقارن للتعظيم
 فانفع يشغل الثواب والتفضل والعوض فيفيد المستحق خروج التفضل وتبديل المقدر
 التعظيم خرج العوض قال الخامس في انه تعالى يجب عليه اللطف وهو ما يقرب العبد
 الى الطاعة ويبعد عن المعصية ولا حظ له في التمكن ولا يبلغ الا الياء لتوقف العوض
 المكلف عليه فان المريد لفعل من غيره اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يفعله المريد من غيره
 مشقة لو لم يفعله كان ناقصا لغرضه وهو قيم عقلا **اقول** ما يتوقف عليه اتمام الطاعة
 وارتفاع المعصية تارة يكون التوقف عليه لازما وبدا وبه لا يقع الفعل وذلك كالتدبر
 والآلة وتارة لا يكون كذلك بل يكون المكافاة باعتبار الطاعة المتوقفة عليه اذ لا يترتب
 الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية وذلك هو اللطف فقدر له ولا حظ له في التمكن
 اشارة الى القسم الاول كالتدبر فانها ليست لطف في الفعل بل شرط في اتمائه وقدره
 ولا يبلغ الا لجماع لانه لو بلغ الاجزاء لمكان منافيا للتكليف اذا انقرض هذا فاعلم ان الالفاظ
 تارة يكون من فعل الله فيجب عليه وتارة يكون من فعل المكلف فيجب عليه ثم اشرى
 به واجابه عليه وتارة يكون من فعل غيره فليس شرط في التكليف العلم به واجابه الله
 ذلك الفعل على ذلك الغير وثابت عليه وانما قلنا بوجوب ذلك كله
 على الله لانه لو لا ذلك لكان ناقصا لغرضه ونقص الغرض فيقيم عقلا وبه ان ذلك ان المتر
 من غيره فعلا من الافعال بعام المريد ان المراد منه لا يفعله الفعل المطلوب الامم فعل
 يفعله المريد مع المراد منه من نوع ملاطفة او كناية او ارسال الى السعي ليه واما مثال
 ذلك من غير مشقة عليه في ذلك لو لم يفعل ذلك مع تصميم ارادته لعدله العقلان قضا

والثمن المستحق للمقارن للتعظيم
 والتفضل والعوض فيفيد المستحق خروج التفضل وتبديل المقدر
 التعظيم خرج العوض قال الخامس في انه تعالى يجب عليه اللطف وهو ما يقرب العبد
 الى الطاعة ويبعد عن المعصية ولا حظ له في التمكن ولا يبلغ الا الياء لتوقف العوض
 المكلف عليه فان المريد لفعل من غيره اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يفعله المريد من غيره
 مشقة لو لم يفعله كان ناقصا لغرضه وهو قيم عقلا **اقول** ما يتوقف عليه اتمام الطاعة
 وارتفاع المعصية تارة يكون التوقف عليه لازما وبدا وبه لا يقع الفعل وذلك كالتدبر
 والآلة وتارة لا يكون كذلك بل يكون المكافاة باعتبار الطاعة المتوقفة عليه اذ لا يترتب
 الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية وذلك هو اللطف فقدر له ولا حظ له في التمكن
 اشارة الى القسم الاول كالتدبر فانها ليست لطف في الفعل بل شرط في اتمائه وقدره
 ولا يبلغ الا لجماع لانه لو بلغ الاجزاء لمكان منافيا للتكليف اذا انقرض هذا فاعلم ان الالفاظ
 تارة يكون من فعل الله فيجب عليه وتارة يكون من فعل المكلف فيجب عليه ثم اشرى
 به واجابه عليه وتارة يكون من فعل غيره فليس شرط في التكليف العلم به واجابه الله
 ذلك الفعل على ذلك الغير وثابت عليه وانما قلنا بوجوب ذلك كله
 على الله لانه لو لا ذلك لكان ناقصا لغرضه ونقص الغرض فيقيم عقلا وبه ان ذلك ان المتر
 من غيره فعلا من الافعال بعام المريد ان المراد منه لا يفعله الفعل المطلوب الامم فعل
 يفعله المريد مع المراد منه من نوع ملاطفة او كناية او ارسال الى السعي ليه واما مثال
 ذلك من غير مشقة عليه في ذلك لو لم يفعل ذلك مع تصميم ارادته لعدله العقلان قضا

في قوله تعالى لا يظفر بأظفارهم ولا ينسجون ثياباً ولا يلبسون ثياباً ولا يمشون على أقدامهم ولا يمشون على كعبهم ولا يمشون على رؤسهم ولا يمشون على أيديهم ولا يمشون على أرجلهم

العرضة وذمومة على لك ذلك القول في البكرى تعالى مع ارادة ايقان الطاعة وارفع
 المعصية لولم يفعل ما يتوقفان عليه لكان لا جرمنا لغرضه ولفضل لغرض في غير تعالى الله عن ذلك
 قال السادس في انه تعالى يجب عليه فعل عوض الآلام الصادرة عنه ومعنى العوض هو
 النفع المستحق الخافي من التعظيم والاحلال والآن ظالمنا تعالى الله عن ذلك ويجب
 زيادته على الآلام والاكات عبثا قول الآلام الحاصل للحيوان اما ان يعلم فيه وجه من وجوه
 القبح فذلك يصلح لنا خاصة او لا يعلم فيه ذلك فيكون حسنا وقد ذكر بحسن الآلام وجه
 الأول نومه مستقفا الثاني كونه مشغولا على النفع الزايل لعلنا الى المتألم الثالث كونه مشغولا
 على دفع الضرر الزائد عنه الرابع كونه مأجورا به العادة الخامس كونه مشغولا على وجه آخر
 وذلك المحسن قد يكون صادرا عنه تعالى وقد يكون صادرا عنا فاما كان صادرا عنه
 تعالى وجه النفع فيجب عليه ان أحدها العوض عنه والاكات ظالمنا تعالى الله عنه ويجب ان
 يكون ثالثا على الآلام الى حال الرضا عند كل عاقل لانه يقبح في انشاء هذا بلام شعور اتعويضه
 عوضا له من غير زيادة لاشتراكه على عبثية وثانيهما اشتراكه على اللطمة اما المتألم او لا يجوز
 من العبث واما ما كان صادرا عنا فله وجه من وجوه القبح فيجب على الله ان تنقأ المتألم
 من المولم بعد له ولد لالة السمع عليه ويكون العوض هنا مساويا للآلام والاكات ظالمنا هذا
 فوالآلام العوض هو النفع المستحق الخافي من تعظيم واحلال فبقيد المستحق خدح
 التفضل وبقيد الخاف من التعظيم خرج الثواب الثانية لا يجب دوام العوض لانه يجوز في
 الشاهد كريب الأحوال الخطيرة ومكابدة المشاق العظيمة لنفع منقطع قليل الثالثة العوض
 لا يجب حصوله في الدنيا لجواز ان يعلم الله المصلحة في تأخيرها بل قد يكون لها صلاح في الدنيا
 وقد لا يكون الرابعة الذي يصل الى عوض المنة في الآخرة اما ان يكون من اهل الثواب
 او من اهل العقاب فان كان من اهل الثواب فيكفيه ايصال اعوانه اليه بان يفرق الله
 لهم على الاوقات او يفضل عليه بمثلها وان كان من اهل العقاب استقطب لها جزء من
 عقابه بحيث لا يظهر له التخفيف بان يفرق الاوقات على الاوقات المستمرة الآلام الصادرة عنا

في الفقه والنسب
 وسجل الامم
 ارتفاع شانه
 اوساوس
 الطب
 طبقات
 سيرة
 اسما
 في تاريخ
 على
 النسخ
 على
 على
 على

أما بامره تعالى أروا باحتساب الهدى عن غير العاقل كالنمل وأنت كذا يصعد عنه من
تقويت المنفعة المصلحة الغير وانزال الغيوم الخاملة من غير فعل العبد يجب عوض ذلك
كله على الله تعالى وعدله وكرمه قال **الفصل الخامس** في النبوة النبوة هو الانساق
الخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر **قول** يا فرعون من مباحث العدل اريد
ذلك بمباحث النبوة لتفريعها عليه وعرف النبي بالانساق الخبر عن الله بغير واسطة
احد من البشر فبقيل الانسان يخرج الملك وبقيل الخبر عن الله يخرج الخبر عن غير وبقيل
عدم واسطة بشر يخرج الامام والعالم فانهما خبران عن الله تعالى بواسطة النبي اذ انقضى هذا
واعلم ان النبوة مع حسنها خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة خلافا للاشاعرة والدليل على ذلك
هو انه لما كان المقصود من ايجاد المخلوق هو المصلحة العائدة اليهم كان اسعافهم بآفهم مصداق
ورودهم بآفهم معافهم واجبا في الحكمة وذلك اما في احوال معاشهم او احوال
معادهم اما في احوال معاشهم فهو انه لما كانت الضرورة داعية في حفظ النوع
الانساني الى الاجتماع الذي يحصل معه مقادسة كل واحد لصاحبه فيما يحتاج
اليه استلزم ذلك الاجتماع تجاذبا وتنازعا فيحصلان من محبة كل واحد لنفسه اذ
المنفعة لها دون غيرها بحيث يقتضي ذلك الى فساد النوع واضمحلاله فاقتضت الحكمة
وجود عدل يفرض شرعا يجري بين النوع بحيث ينقاد كل واحد الى امره وينتهي
عند زجره ثم لو فرض ذلك الشرع اليهم لم يحصل ما كان او لا ذل لكل واحد في نفسه
عقله وميل يوجب طبعه فلا بد من شارع متميز بآيات ودلالات تدل على مدونه
كي يشرع ذلك الشرع مبلغا له عن ربه يعده فيه المطيع ويتوعد العاصي ليكون ذلك
ادعى الى اتقياهم لامره ونهيهم واما في احوال معادهم فهو انه لما كانت السعادة الآخروية
لا تحصل الا بكمال النفس بالمعارف المحقة والاعمال الصالحة وكان تتعلق بالامور الدنيوية
والغفارا العقل في الملايس البدنية ما لنا من ادراك ذلك على لوجه الامم والتخبر بالاصوب او
يحصل ادراكه لكن مع مخالفة الشك وهو عارضة الوهم فلا بد من وجود شخص لم يحصل له

[illegible]

على الخواص بالمال والبدن
 المنة
 المنة
 فيكون من مائة الف
 مائة الف
 كما هو أكثر
 فلو كان من مائة الف
 لأن الناس من مائة الف
 لا يمكنه أن يجمع
 بدعي

لا یتیم نظام الای
نوعه و مشارکتی

[illegible]

على الخلق فلا نه لو كان كثير الوقوع لما دل على النبوة ولا شك في ان ظهور المعجزات على
يد نبينا وذلك معلوم بالتواتر الذي يفيده العلم وروايتنا في القرآن الكريم الذي
يحدث به الخلق وطلب منهم الايمان بما في ذلك واعلم ان المعجزات هي مصائر الخلق
من العرب العرباء حتى عام عجزهم الى محاربتهم ومسايفتهم الذي حصل به هاب القوم
واموالهم وسبق ذرارهم ونسائلهم مع انهم كانوا اقدار على دفع ذلك لتفكهم من مفردات
الافاظ وتركيبها مع انهم كانوا من اهل الفصاحة والبلاغة والكلام والخطب والمجادلة
والاجوبة فعلم لهم من ذلك الى المحاربة دليل على عجزهم اذ العاقل لا يفتار الا صعب مع
انجاء الامم الى العجز عنه ومن ذلك انشقاق القرون وبوع الماء من بين اصابيعة واشتباع
الخلق الكثير من الطعام القليل وتسميم الحصى في كفه وكلام الذراع المسموم وحين الجدة
وكلام الحيوانات الصامتة والاخبار بالغايبات واستجابة دعائه وغير ذلك مما لا يحصى كثرة
وذلك معلوم في كتب المعجزات والتواريخ حتى حفظ عنه ما ينصف الالف الله اعظمها
واشرفها الكتاب العزيز الذي لا ياتي به الباطل من يديه ولا من خلقه لا على الطبائع ولا في
الاسماء ولا على خلق كثير ربه اليه ولا يقبل انظار الابواب واما الثالث فلانه لو لم يكن صادقا في
دعوى النبوة لكان كاذبا وهو باطل اذ يلزم منه اغراء المكافئين باتباع الكاذب وذلك
قيم لا يفعله الحكيم قال الثاني في وجوب عصيته العصية لطف خفي يفعل الله تعالى بها المكافئين
بمحبت لا يكون له داع الى ترك الطاعة وان كان المكافئين بالمعصية مع قدرته على ذلك لا نه
لولا ذلك لم يحصل لوفيق بقوله فاذنت فاذنت وهو محال اقول اعلم ان
المعصوم يشترك في الاطاعت المقررة ويحصل له زائد على ذلك لا اجل ملكة
نفسانية لطف يفعل الله به محبت لا يفتار مع ترك طاعة ولا فعل معصية مع قدرته على ذلك
وذهب بعضهم الى ان المعصوم لا يمكنه الايمان بالمعاصي وهو باطل والامام استحق
ملك اذا اقر هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في عصمة الانبياء فجوزت الخواارج عليهم الذوق
وعندهم كل ثوب كفر والحشوية جوزوا الاقدام على الكياث ومنهم من منعها عمدا الا وهو

الحج سے شہداء
عشرہ مبکرات
ادخلوا الجنة
عليكم فيها
وتم لم يزلوا
الجنة و من
فيها من فم
عليه من كذا
شعر طغوت و
و صفت له
مها و من
سكن فاكوا
سورة غفره

و زوال الصغار عن كبارهم منع الكبار من زوال الصغار سهواً و إمامية
أقربوا العصمة مطلقاً عن كل معصية هي أو سهواً وهو الحق لوجهين الأول ما أشار
إليه المصنف وتقريره أنه لو لم يكن الأنبياء معصومين لانتفتت ذاك الأمة البعث واللا
باب في الملزوم مثله بيان الملازمة التي انتزاجاً من المعصية عليهم لم يحصل
ثبوت بصحة قولهم يجوز أن الكذب حر عليهم وإذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانقياد
لأمرهم وفيهم فينتفي فائداً عنهم وهو محال الثالث لو صدر عنهم الذنب لوجب
اتباعهم له في كل النقل على وجوب اتباعهم لكن الأمر حر باباً عنهم محال لأنه قبيح
فيكون صدور الذنب عنهم محالاً وهو المظهر الثالث في أنه معصوم من أول
عمره إلى آخره لعدم انقياد القلوب إلى طاعة من عهد منه في سالف عمره أنواع
المعامي والكبار والمذكور ما تنفر النفس منه أقول ذهب القائلون بمعصيتهم فيما
تقتلنا عنهم إلى اختصاص ذلك بما بعد الوحي وأما قبل فنعتوا عنهم الكفر والإصرار
على الذنب وقالوا صعباً بوجوب العصمة مطبقاً على الوحي وبعد ذلك إلى آخر العمر والدليل
عليه ما ذكره المصنف وهو ظاهر وأما ما ورد في الكتاب العزيز والأخبار ما يوجب صدور الذنب
عنهم فمحمول على تركه الأولي جمعاً بين ما دل العقل عليه وبين صحة النقل من جميع
ذلك قد ذكر له وجوه ومعامل في مواضعه وعليه في ذلك به طاعة كتاب تنزيه
الأنبياء الذي رتب السيد المرتضى رة علم الهدى الموسوى وغيره من الكتب ولولا
خوف الإطالة لذكرنا نبذة من ذلك قال الرابع يجب أن يكون أفضل أهل زمانه
لقيم تقديم المفضول على لقاضل عقلاً وسمعاً قال الله تعالى **أَفَسِنِي إِلَى الْحَقِّ**
أَحْسَنَ أَنْ يَكُونَ آمَنٌ لَا يَهْدِي إِلَى الْإِلَهِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُدْعَى إِلَهُ الْإِلَهِ فَعَلَمُونَ قول يجب انصاف النسخ
بجميع الكمالات والفضائل ويجب أن يكون في ذلك أفضل وأكمل من كل
واحد من أهل زمانه لأنه يقيم من الحكيم الخبير أن يقدم المفضول المحتكم
إلى التكميل على لقاضل لمكمل عقلاً وسمعاً أما عقلاً فظاهر في تقيمه في الشاهدان يجعل

وزوا تعمل الصغار ثم في شأن منع الكبار من طهر وجوزوا الصغار ثم سبوا الامامية
 افهموا العصمة مطلقا عن كل معصية هذا اوسهوا وهذا الحق لوجهين الاول ما اشار
 اليه المصنف وتقريرة انه لو لم يكن الانبياء معصومين لانتهت ذابلية الابعث واللائم
 بالملزوم مثله بيان الملازمة انما اذا جازت المعصية عليهم لم يحصل
 فوق بصحة قولهم يجوز ان الكذب حرم عليهم واذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانقياد
 لامرهم وفيهم فينتفى فالتايع عنهم وهو محال الثالث لو صدر عنهم الذنب لوجب
 اتباعهم له في كل النقل على وجوب اتباعهم لكن الامر حرم باتباعهم محال لانه قبيح
 فيكون صدور الذنب عنهم محالا وهو المظهر **قال** الثالث في انه معصوم من اول
 عمره الى اخره لعدم انقياد القلوب الى طاعة من عهد منه في سالف عمره انواع
 المعاصي والكبائر والعصا وما تنفر النفس منه **اقول** ذهب الفقهاء لبعثتهم فيما
 قبلنا لا عنهم الى اختصاص ذلك بما بعد الوحي وما قبل فنفعوا عنهم الكفر والاصرار
 على الذنب وقال سبحانه يوجب العصمة مطبقا للوحي وبعد لا الى اخر العمر والدليل
 عليه ما ذكره المصنف وهو ظاهر واما ما ورد في الكتاب العزيز والاعخبار ما يوجب صدور الذنب
 عنهم فمحمول على ترك الاول جمعا بين ما دل العقل عليه وبين صحة النقل مع ان جميع
 ذلك قد ذكر له وجوه ومعامل في مواضعه وعليك في ذلك بباطالة كتاب تنزيه
 الانبياء الذي ارتبه السيد المرتضى في علم الهدى الموسوم وغيره من الكتب ولو لا
 خوف الاطالة لذكرنا نبذة من ذلك **قال** الرابع يجب ان يكون افضل اهل زمانه
 لغير تقديم المفضل على تفاضل عقلا وسعيا قال الله تعالى **انفس يهدي الى الحق**
احق ان يتبع آمن لا يهدي الى الاثم يضلها لم كيف تعلمون **اقول** يجب ان تصان النية
 بجميع الكمالات والفضائل ويجب ان يكون في ذلك افضل واكمل من كل
 واحد من اهل زمانه لانه يقيم من الحكيم الخبير ان يقدم المفضل المحتاج
 الى التكميل على تفاضل المكمل عقلا وسعيا اما عقلا فظاهر في تعيينه في الشاهدان يجعل

من جو عام کوشش
منج لطف الامتہ
خاص ومانا ہے
منج لطف انور و
ان الیہود
رسول اللہ ﷺ
دیکھتے کہ یا بن
من الیہود و
قال ان صبی
الکلمہ علی الصادق
عین جمہور الاصل

[illegible]

ان اولاده من الامهات يكون
 انتمو من اهل البيت
 وهم راكون اهل البيت
 الذي في الملكه
 اسم الوصيين اهل البيت
 واولاده من اهل البيت
 اولاده من اهل البيت
 عن ابي جعفر عليه السلام
 ان اهل البيت من اهل البيت
 من الملكه واولاده من اهل البيت
 كلهم من اهل البيت
 ما هو من اهل البيت
 من اهل البيت

الاستصحاب لكل واحد من هذا غير صالح للمناقضة اما الكتاب والسنة فليكونهما غير وافيين
 بكل الاحكام مع ان الله تعالى في كل واقعة حكما يجب تفصيله واما الاجماع فلو جهدين الاول بعد
 في اكثر اوقا ثم مع ان الله فيها حكما الثاني انه على تقدير عدم المعصوم لا يكون في الاجماع
 حجية فيكون الاجماع غير مفيد لجواز الخطأ على كل واحد منهم وكذا على الكل والجواز
 الخطأ على الكل اشار تعالى بقوله اَفَرَأَيْتُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ اَوْ قَتَلُوا نَفْسًا يَحْتَسِبُ بِهَا كِسْفَ الْبَنَاتِ
 ترجعوا بعدى كفار فكان هذا الخطاب لا يوجه الا الى من يجوز عليه الخطأ قطعاً اذ لا
 يقال للانسان لا تظهر لعدم جواز ذلك عليه قطعاً واما البرائة الاصلية فلا يلزم منها
 ارتفاع اكثر الاحكام الشرعية اذ يقال لا اصل برائة الذمة من وجوب او حرمة واما الثالثة
 الباقية فتشترك في افادتها الظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً خصوصاً والدليل قائم في
 منه القياس وذلك لان مبنئ شرعاً على اختلاف المتفقات كوجوب صوم اخر شهر رمضان
 وتحرمة اول شوال وتفاق المتفادات كوجوب الوضوء من البول والغائط واتفاق القتل
 خطاء والظهار في الكفارة هذا مع ان الشارع قطع يد سارق القليل دون غاصب
 الكثير وجلب نقد في الزنا ووجب فيه اربع شهادات دون الكفر وذلك كله يناقض القياس
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الامة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس فاذا
 فعلوا ذلك فقد ضلوا واحداً او اقله يبق ان يكون الحافظ للشرع الا الامامة وذلك هو العلم
 وقد اشار الباقر عليه السلام في قوله وَكَوْنُوا رِدْوَةً لِّلرَّسُولِ وَاِلَى اُولِي الْاَمْرِ مِنْهُمْ عَلَيْهِمُ الذِّكْرُ
 لَيْسَ بِطُورَةٍ مِنْهُمْ واما الثاني فلانه اذا كان حافظ للشرع ولم يكن معصوماً لما امن
 في الشرع من الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاربع ان غير المعصوم ظالم
 لا شيء من الظالم بصالح للامامة فلا شيء من غير المعصوم بصالح للامامة اما الصغرى
 فلان الظالم واضع للشيء في غير موضعه وغير المعصوم كذلك واما الكبرى فلقوله تعالى
 لَا يَتَّخِذُ الْظَالِمُونَ الْاَمْرَ بِالْاَمْرِ واما المراد بالامر هنا القامة لدلالة الآية على ذلك قال الثالث الامام
 يجب ان يكون معصوماً عليه لان العصمة من الامور الباطنة التي لا يعطيها الا الله تعالى فلا بد من

مع
 جريان

شرح باب الحادي عشر

في ان الامر يجب ان يكون منصوصاً

یہ لوگوں کے علم سے علم انصار سے نادر و حال کیوں والا صوم وادی علیہم علیہم ان اہلک قادر سے ہوا اذہ فقیریدہ کیوں

[illegible]

تعرض لهم ويأخذون بقوله ويرجعون عن اجتهادهم وذلك بين في كتب التواريخ والمسير
 الثالث ان ارباب الفنون في العلوم كلها يرجعون اليه فان اصحاب التفسير يأخذون
 بقول ابن عباس وهو كان احدا تلامذته حتى قال انه شرح لي في بابههم الله الرحمن الرحيم
 من اول النبل الى اخره وارباب الكلام يرجعون اليه ابا المعتزلة فيرجعون الى ابي علي الجبائي
 وهو يرجع في العلم الى ابي هاشم محمد بن الحنفية وهو يرجع الى ابيه علي واما الاشاعرة فانهم
 يرجعون الى ابي الحسن الاشعري وهو تلميذ ابي علي الجبائي واما الامامية فيرجعونهم اليه
 ظاهر ولولم يكن الكلام في نهج البلاغة الذي قرره المباحث الالهية في التوحيد العدل
 والفضل والقد وكيفية السلوك ومراتب المعارف الحقيقية وقواعد الخطاية وقوانين الفصاحة
 والبلاغة وغير ذلك من الفنون لكان فيه غنية للبحث وعبرة للمتفكر واما ارباب الفقه
 فيرجعون رؤساء المجتهدين من الفرق الى تلامذته مشهور وفتاويه العجيبة في الفقه المذكورة
 في مواضعها كحكمه في قضية الخالفت انه يحل قيد عبدة حتى يتصدق بوزنه فضة ومكسبه
 في قضية صاحب الارغفة وغير ذلك الزايع قول النبي في حق اقصاكم علي ومعلوم ان الفضل
 يحتاج فيه الى العلوم الكثيرة فيكون محطابها الخامس قوله لوثيت لي الوسادة فجلست
 عليها لحكمت بين اهل التوراة بتوريتهم وبين اهل الانجيل بانجيلهم وبين اهل الزبور
 بزبورهم وبين اهل الفرقان بفرقانهم والله ما من آية نزلت في ليل او نهار فسهل او حبل
 الا وانا اعلم فمن نزلت وفي اى شئ نزلت وذلك يدل على حاطة مجموع العلوم الالهية وانا
 كان اعلم كان متعينا للامامة وهو الملم السادس انه ارسلنا هذا الناس بعد رسول الله ص
 فيكون هو الامام لان الان هذا افضل اما انه ارسلنا فها هيئت في ذلك تصفهم كلامه في
 الزهد والمواظاة والادامرو والزواجر والاعراض عن الدنيا وظهرت آثار ذلك عنه
 حتى طلق الدنيا ثلثا واعرض عن مستلذاتها في الساكل والمشرب والملبس ولم
 يعرف له احد ورطة في فعل دينوى حتى انه كان يختم اوعية خبزه فقيل له في ذلك
 فقال اخاف ان يضع فيه احدا ولدى احاما ويكفيك زهدا انه اقر بقوته

[illegible]

(Handwritten notes at the bottom of the page)

الخبير يدل على ذلك وهو قوله الست اولى بكم وقوله نعم في حق الكفار ما وكنتم انما اهل مولاكم
 اى اولى بكم ايها فان غير ذلك من معانيه غير جائز هنا كالجار والمعتق والمخلف وابن العم
 واستقالة ان يقوم النبي صلى الله عليه وآله في ذلك الوقت الشديدا بحرر يدعوا الناس ويغيرهم بأشياء لا يريد
 فائدتها فيها بأن يقول من كنت جارة او معتقه او ابن عمه فعل كذا وكذا واذ كان على هو الذي
 بنا فيكون هو الامام الثالث وردصوا ان الله صلى الله عليه وآله قال لعل انت منى بمنزلة هرون من موسى
 الا انه لا بنى بعدى اثبت له جميع مراتب هرون من موسى واستثنى النبوة ومن جملة
 منازل هرون من موسى انه كان خليفة له كنه توفى قبله وعلى عاش بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله فيكون خلافته ثابتة اذ لا موجب لزوالها الرابع قوله نعم يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله
 واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فالمراد باولى الامر ما من علمت عصيته اولاد الثاني
 باطل اتفاقا لاستحالة ان يأمر الله بأطاعة المطلقة لمن يجوز عليه الخطاء فتعين الاول فيكون
 هو على بن ابي طالب اذ لم تدع العصمة الا فيه وفي اولاده فيكونوا هم المقصودين وهو المظهر
 الاستدلال بعينه جازي قوله نعم يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله وكونوا مع الصادقين
 الخامس انه ادعى الامامة وظهر المجزية على يده وكل من كان كذلك فهو صادق في دعواه
 اما انه ادعى الامامة فظاهر مشهور في كتب السير والتواريخ حكاية اقواله وتكليفه وهو
 مخاصمته حتى لما رأى تخاذلهم عنه تعد في بيته واشتغل بهم كتاب ربه وطبوعه للبيعة
 فامتنع فاضرموا في بيته النار واخرجوه قهرا وكيفيك في الوقت على شكائيه في هذا
 المعنى خطبته الموسومة بالشفقة في نهج البلاغة واما ظهور المجزية فكثيرة منها قلم باب
 خبير ومنها مخاطبة النعمان على منبر الكوفة ومنها رفع الصخرة المظلمة عن قم القلب لئلا
 عجز العسكر عن قلعها ومنها رد الشمس حتى عادت الى موضعها في الفلك وغير ذلك مما
 لا يحصى واما ان كل من كان كذلك فهو صادق فلما تقدم في النبوة السادسة ان النبي صلى
 الله عليه وآله امان ان يكون قد نص على ما ماولا الثاني باطل على وجهين الاول ان النص على امام واجب
 تكملا للدين وتعيينا لمأظفه فلا اخل به رسول الله صلى الله عليه وآله بالواجب الثاني

انه لما كان شفقة ورافقة للمؤمنين ورعايته لمصلحتهم بحيث علمهم مواقع الاستبصار
 والمجانبية وغير ذلك مما لا نسبة له في المصلحة الى الامامة فيستقيم في حكمة عصمت
 ان لا يدين لهم من يرجعون اليه في وقايعهم وسد عوراتهم وكم الفتنهم فتعين الاول
 ولم يدع النص لغير علي وابي بكر اجما فبقى ان يكون المنصوص عليه اما عليا وابي بكر
 والثاني باهل فتعين الاول اما بطلان الثاني وجوه الاول انه لو كان منصوبا عليه
 لكان توقيف الامر على البيعة معصية قادمة في امامته الثاني انه لو كان منصوبا عليه لكان
 ذلك وادعاه في حال بيعته او بعدها او قبلها اذ لا عطر بعد عرس لكنه لم يدع ذلك
 فلم يكن منصوبا عليه الثالث انه لو كان منصوبا عليه لكان استقلالاته من الخلاف
 في قوله اقبلوني فلسيت بخيركم وعلي فيكم من اعظم المعاصي اذ هو رد على الله
 ورسوله ص فيكون قتلا ههنا في امامته الرابع انه لو كان منصوبا عليه لما شك عند
 موته في استحقاقه بالخلافة لكنه شك حيث قال يا ليتني كنت سكران رسول الله ص
 ههنا لما رآه في هذا الامر حتى ام لا الخامس انه لو كان منصوبا عليه لما امر رسول الله
 بالخروج مع جيشه اذ لو كان من بني اهل البيت لكان عليا وقد نصت اليه نفسه حتى قال
 نصبت الي انفسه رواية ان بعض الانبياء كان جبرئيل يعارضني بالقران كل سنة
 مرة وانه عارضني به السنة مرتين فلو كان واليها لكان الامام هو ابو بكر لما اصره بالاختلاف
 عنه لكنه صرح علي بالخروج الكلي ولعن المتخلفين والكر عليه لما اختلف عنهم السادة من
 لا واحد من غير علي من الجماعة الذين ادعيت لهم الامامة يصح لها فتعين هو
 اما الاول فلا نهم كانوا خلة لتقدم كفرهم فلا ينالهم عهد الامامة لقوله تعالى لا ينال عهدي
 الظالمين قال ثم من بعد ولادة الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي الباقر
 ثم جعفر بن محمد الصادق ثم موسى بن جعفر الكاظم ثم علي بن موسى الرضا ثم
 محمد بن علي الجواد ثم علي بن محمد الهادي ثم الحسن بن علي العسكري ثم محمد
 بن الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليهم بنص كل سابق منهم على

[illegible]

قاتلهم من ذلک
 مارده اخطب
 خوارزم مستدار
 سلیم بن قیس الی
 النبی مودعاب
 الکفای

10/10/10

من علي بن سبيح
ابن جعفر بن محمد
ابن علي بن الحسين
ابن علي بن
ابن طالب
عليه السلام
الحافظ
للمصادر

ذلك يكتبه خراج الجرائم للراوي وغيره من الكتب في هذا الفن **قال** لا الامام الثاني عشر حتى موجود من حين ولادته وهي سنة ست وخمسين ومانحين الى اخر زمان التكليف لان علي زمان لا بد فيه من امام معصوم لعموم الادلة وغيره ليس بمعصوم فيكون هو الامام واما الاستبعاد ببقاء مثله فباطل لان ذلك ممكن خصوصاً قد وقع في الازمنة السالفة في حق السعلاء والاشقياء ما هو ازيد من عثرة عواما سبب خفاكه فاما المصلحة استأثر الله بعلتها او كثرة العداوة وكثرة الناصولان حكمته تعالى وعصمته لا يجوز مع من اللطف فيكون من الغير المعادي وذلك هو المظهر اللهم عجل فرجه وارنا فلاحه واجعلنا من اعوانه واتباعه وارزقنا طاعته ورضاه واعصمنا من مخالفته وسخطه بحق الحق والقائل بالصدق **قال الفصل السابع** في المعاد اتفق المسلمون كانه على وجوب المعاد البديهي ولا نه لولا اقيم التكليف ولا نه ممكن والصادق قد اخبر ببقوته فيكون حقا والايات الدالة عليه والاكثار على جاحدة **اقول** المعاد زمان العود او مكانه والمراد به هنا هو الوجود الثاني للاجسام واعادتها بعد موتها ونقضها وهو حق واقم خلافا للعكس والدليل على ذلك من وجوه الاول اجماع المسلمين على ذلك من غير تكثير بينهم فيه واجماعهم جهة الثاني انه لو لم يكن المعاد حقا لقيم التكليف والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الشروعية ان التكليف مشقة مستلزمة للتعويض عنها فان المشقة من غير عوض ظلم وذلك العوض ليس بمأصل في زمان التكليف فلا بد من دار اخرى يحصل فيها الجزاء على الاعمال والا كان التكليف ظلما وهو قبيح تعالى الله عنه الثالث ان حشر الاجسام ممكن والصادق اخبر بوقوعه فيكون حقا اما مكانه فلان اجزاء الميت قابلة للجمع واناسة الحياة عليها والاما ان تصف بها من قبل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص لما تقدم من انه عالم بكل المعلومات وقادر على جمعها لان ذلك ممكن والله نعم قادر على كل الممكنات فثبت ان احياء الاجسام ممكن واما ان الصادق اخبر بوقوع ذلك فلانه ثبت بالتواتر ان النبي ص كان يثبت المعاد

ابن جعفر بن محمد
ابن علي بن الحسين
ابن علي بن
ابن طالب
عليه السلام
الحافظ
للمصادر

قال

131

شرح ابي العباس عشر

ابن علي بن سبيح
ابن جعفر بن محمد
ابن علي بن الحسين
ابن علي بن
ابن طالب
عليه السلام
الحافظ
للمصادر

۱. سید محمد علی
 ۲. سید محمد علی
 ۳. سید محمد علی
 ۴. سید محمد علی
 ۵. سید محمد علی
 ۶. سید محمد علی
 ۷. سید محمد علی
 ۸. سید محمد علی
 ۹. سید محمد علی
 ۱۰. سید محمد علی

[illegible]

مجلس آستان قدس

البدني ويقول به فيكون حقا وهو المحام الرابع دلالة القرآن على ثبوته والإنكار على جاحل
فيكون حقا أما الأول فالآيات الدالة عليه كثيرة فنقول له تعالى وضرب لنا مثلا
ونسى خلقه قال من يعمل عظما وهو يصم قل عيبا الذي انشاها اول مرة وهو
بكل خلق عليم وغير ذلك من الآيات قال وكل من له عوض اوعيه عوضه يجب
بعثه عقلا وغيره يجب اعادته سمعا اقول الذي يجب اعادته على قسمين احدهما
يجب اعادته عقلا وسمعا وهو كل من له حق من الثواب او العوض ليمصل حقه
اليه وكل من عليه حق من عقاب او عوض لاخذ الحق منه وثانيهما من ليس له
حق ولا عليه حق من باقى الاشخاص انسانية كانت او غيرها من الحيوانات الانسية
والوحشية وذلك يجب اعادته سمعا لدلالة القرآن والاخبار المتواترة عليه قال
ويجب الاقرار بكل ما جاءه النبي فمن ذلك الصراط والميزان وانطاق الجوارح وتطاول
الكتب لامكانها وقد اخبر الصادق بها فيجب الاعتراف بها اقول لما ثبت نبوة نبينا
وعصمته ثبت انه صادق في كل ما اخبر بوقوعه سواء كان سابقا على زمانه كاخبار
عن الانبياء السابقين واممهم والقرون الماضية وغيرها او في زمانه كاخبار
بوجوب الواجبات ونهْي الحرامات وتدابير المندوبات والنص على الاثمة وغير
ذلك من الاخبار او بعد زمانه فاما في طرالك تكليف كقوله صلى الله عليه وسلم ستقاتل بعدى
الناس كثيرين والفاسطين والمارقين او بعد التكليف كاحوال الموت وما بعده فمن ذلك
عذاب القبر والصراط والميزان والحساب وانطاق الجوارح وتطاول الكتب واحوال
القيمة وكيفية حشال الاجسام واحوال المكافئين في البعث ويجب الاقرار بذلك
والتمسديق به لان ذلك كله امر ممكن للاستحالة فيه وقد اخبر الصادق
بوقوعه فيكون حقا قال ومن ذلك الثواب والعقاب وتفصيلها المنقولة
من جهة الشرع صلوات الله على الصادق به اقول يريد ان من جملة ما جاء
به النبي صلى الله عليه وسلم الثواب والعقاب وقد اختلف في انهما معلومان عقلا ام سمعا

الحائزين على الجوائز

الانسان

[illegible]

اما الاشاعرة فقالوا بامحاء ما في الميزلة فقال بعضهم بان الثواب سمي اذ لا يناسب الطاعات
 ولا يكافئ ما صدر عن النعم العظيمة فلا يستحق عليه شيء في مقابلتها وهو مذاهب السبغيني
 وقالت المعتزلة البصرة انه عطف لا اجتماع التكليف ذلك ولقوله خيرا بما كنتم تعملون
 واجوب المعتزلة العقاب للكافرو صاحب الكبيرة ختمًا وقد تقدم لك من مذاهبنا
 ما يدل على وجوب الثواب عقلا واداء العقاب فهو وان اشتغل على اللطفية لكن
 لا يحرم بوقوعه في غير الكافر الذي لا يموت عليه كفره وهنا فوائد اولى يستحق
 الثواب والمدح بفعل الواجب والمندوب وفعل ضد القبيح والاخلال به
 بشرط ان يفعل الواجب لوجوبه او لوجه وجوبه والمندوب كذلك وكذا فعل ضد القبيح
 او اخلال به لقبحه الا ما خرج غير ذلك ويستحق العقاب والذم بفعل القبيح والاخلال
 بالواجب الثانية يجب دوام الثواب والعقاب للمستحق مطر كما في حق من يموت
 على ايمانه ومن يموت على كفره لدوام المدح والذم على ما يستحقان به ويجعل تقييد
 كل واحد منهما لو لم يكن دائما اذ لا واسطة بينهما ويجب ان يكونا خاضعين من مخالطة
 الضد الا لم يحصل مفهومهما ويجب اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب بالالهانة
 لان فاعل الطاعة مستحق للتعظيم مطر وفاعل المعصية مستحق للالهانة مطلقا
 الثلاثة استحقاق الثواب يجوز توقفه على شرط اذ لو لا ذلك لكان العاقد ب الله
 تعالى مع جهله بالشيء مستحقا له وهو باطل فاذا هو مشروط بالموافاة لقوله تعالى
 لَنْ اَشْرَكَ اَيْ يَحْبُطَنَّ عَنْكَ ولقوله تَعْمَدَنَّ بِرْتَدٍّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِمْ فَهِيَ اَوْ هُوَ كَاْفِرٌ
 فَاولئك حَبِطَتْ اَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ واولئك اصحاب النار الرابعة الذين
 امنوا ولم يلبسوا ايمانا بهم بظلم اولئك يستحقون الثواب الدائم مطلقا والذين كفروا
 ساءلوا وهم كفار اولئك يستحقون العقاب الدائم مطلقا الذي امن وخطا عملا صالحا
 واخر سيئا فان كان السيئ صغيرا فذلك يقع مغفورا جماعا وان كان كبيرا فاما
 ان يوافى بالتوبة فهو من اهل الثواب مطلقا جماعا وان لم يواف بها فاما

[illegible]

ذہبیہ صحران تاب
سودا و فان تاب
ذہیب ذلک السواد
وان تادی فی
الذہب ذلک السواد
السواد مستطیل
البیان فاذا غطی
البیان لم یخرج صدقہ
الشعر وجعل کل ارجح ان
طی قلوبهم کما نزل
سیاسیون ۱۲۰ کانے

ان الاثمة عليهم السلام لهم الشفاعة في عصاة شيعتهم كما هو لرسول الله ص من
 غير فرق لا خيار هم بذلك مع عصيتهم التأنيية لكن بغيرهم الخامسة يجب الاقرار
 والتعبد ليق بأحوال القيمة وادعائها وكيفية الحساب وخروج الناس من قبورهم عراة
 حفاة ويكون كل نفس معها سائق وشهيد وادعائها في الجنة وتبائن طبقاتهم وكيفية
 نعمها من المأكول والمشرب والمنعم وغير ذلك مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا
 خطر على قلب بشر وكن احوال النار وكيفية العقاب فيها وانواع الالمها على ما وردت
 بذلك الايات والاخبار الصحيحة واجمع عليه المسلمون لان ذلك جميعه اخبر
 الصادق مع عدم استحالته في العقل فيكون حقا وهو المطلوب قال ووجوب
 التوبة **اقول** التوبة هي الندم على القبير في الماضي والترك له في الحال والعزم على
 عدم المعاودة اليه في المستقبل وهي واجبة لوجوب الندم اجبا على كل قيم
 واختلال بواجب والدلالة السمع على وجوبها وكونها دافعة للضرر ودفع الضرر
 ان كان مظلوما واجب فيندم على القبير لكونه قبيرا لاختل النار ولا يدفع الضرر من
 نفسه والالم تكن توبة ثم اعلم ان الذنب اما في حقه ثم اوفي حق ادمي فان كان في
 حقه تعالى فاما من فعل قبير فيكفي فيه الندم والعزم على عدم المعاودة او من اختلال
 فاما ان يكون وقته باقيا فباقي به وذلك هو التوبة منه او خرج وقته فاما ان يسقط
 بخروج وقته كصلوة العيدين فيكفي الندم والعزم على عدم المعاودة او لا يسقط فيجب
 قضائه وان كان في حق ادمي فاما ان يكون اضلالا في دين فهو خطيئة فالترية ارشادة
 واعلامه بالخطاء او ظلم الحق من الحقوق فالترية منه ايضا له اليه او الى وارثه او الاثران
 وان تعذر عليده لك فيجب العزم عليه **قال** والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 بشرط ان يعلم الامر والنهي كون المعروف معروف والمنكر منكرا وان يكونا مما سبقا
 فان الامر بالمعروف والنهي عنه عبث وتجويز التأثير والامر من الضر **اقول** الامر
 طلب الفعل من الغير على جهة الاستعلاء والنهي طلب الترك على جهة الاستعلاء ايضا

في وجوب التوبة

٢٨

من باب الحادي عشر

وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

عن أبي عبد الله عليه السلام
الباكي من هم وكره الله منكم
وزوج ابنته من آل بيته الميراث
أول من ركب وهو أهل العشرة مات
في رمضان سنة أربعين وثلثمائة
أفضل الله من آدم بالارض ما جاء
أهل الجنة وله ثلث وستون سنة على الدنيا

عن أبي عبد الله عليه السلام
من مات في شهر رمضان
أو في شهر ربيع الأول
أو في شهر ربيع الثاني
أو في شهر جمادى الأولى
أو في شهر جمادى الثانية
أو في شهر شعبان
أو في شهر رجب
أو في شهر محرم
أو في شهر صفر
أو في شهر ذو القعدة
أو في شهر ذو الحجة
أو في شهر منى
أو في شهر مكة
أو في شهر المدينة
أو في شهر البصرة
أو في شهر كوفه
أو في شهر الشام
أو في شهر مصر
أو في شهر قسطنطينية
أو في شهر بغداد
أو في شهر طبرستان
أو في شهر خراسان
أو في شهر بلخ
أو في شهر نيسابور
أو في شهر مرو
أو في شهر بخارا
أو في شهر سمرقند
أو في شهر طشت
أو في شهر كابل
أو في شهر هندوستان
أو في شهر فارس
أو في شهر العراق
أو في شهر اليمن
أو في شهر حبشة
أو في شهر السودان
أو في شهر مصر
أو في شهر قسطنطينية
أو في شهر بغداد
أو في شهر طبرستان
أو في شهر خراسان
أو في شهر بلخ
أو في شهر نيسابور
أو في شهر مرو
أو في شهر بخارا
أو في شهر سمرقند
أو في شهر طشت
أو في شهر كابل
أو في شهر هندوستان
أو في شهر فارس
أو في شهر العراق
أو في شهر اليمن
أو في شهر حبشة
أو في شهر السودان

ترجمة المصنف

الشيخ الفاضل بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السبزوئي الحلبي الأسكن
كان عالماً فاضلاً متكلماً محققاً مدققاً له كتب منها شرح نهج المسترشدين في
أصول الدين وكذا العرفان في فقه القرآن والتقويم الرائع في شرح مختصر الشرائع
وشرح الباب الحادي عشر وشرح مبادئ الأصول وغير ذلك يروي
عن السيد محمد بن مكي العاملي وكان فراغه من شرح نهج المسترشدين سنة ٩٢٠
وأملاً لأهل العلم وقال الشيخ يوسف الطبراني في لؤلؤة البحرين كان فراغه من شرح
نهج المسترشدين سنة ٩٢٠ قال وله أيضاً شرح الفية الشهيد كما نسب إليه بعض مشائخنا
المعاصرين نور الله مرادهم وهو يروي عن الشيخ الشهيد محمد بن مكي قدس الله
أرواحهم جميعاً ويروي عنه محمد بن الشيخ الطحان من شذوهر العقبات

خاتمة المطبع

الحمد لله الذي دل على وحدانيته بآياته مخلوقاته وعلى فردانيته بما تشب
مصابغاته والمبلوغة على رسوله ونبيه المبعوث على كاف خلقه ببريته وعلى
أهل بيته الذين هم العروة الوثقى والمراد المستقيم لأهل الدنيا
أما بعد فقد انطبع في المطبع العالي المنشى في كشور الذي ملكه النشر والنشر
المشهور في الأوصاف الملائكة الشرح الوجيز المختصر المسمى بآية يوم المحشر
الذي هو مع اختصاره ووجازته كامل لمهمات المسائل الأصولية ومشمول
على ضروريات المباحث الكلامية الإمامية وكان القارئ من طبعه في بعض
الثانية من شوال المكره سنة ١٣٥٤ الهجرية المطابق لشمس المرجع سنة ١٩٣٥ الميسرة

خاتمة المطبع

University Library,
Aligarh.

UNIVERSITY OF DELHI COLLECTION.

ح ٢٤٢ ش م

DUE DATE

٢٩٤٥٢٠١

ح ٢٤٢ ش م

٤٣٨٤

٢٩٤٥٢٠١

النافع يوم المحشر في شرح باب الحادي عشر

Date	No.	Date	No.

٤٣٨٤